



نخيل نيوز - متابعة

ألغى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مذكرة لسلفه جو بايدن، تهدف إلى ضمان عدم استخدام حلفاء واشنطن للأسلحة المصدّعة في الولايات المتحدة بشكل ينتهك القانون الإنساني الدولي، وفقاً لما نقلته صحيفة "واشنطن بوست" عن مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين.

وكشفت الصحيفة أنّ مستشار الأمن القومي الأميركي، مايكل والتز، أصدر في 21 شباط الجاري، قراراً ينقل توجيهاً مباشراً من ترامب بإلغاء مذكرة الأمن القومي رقم 20 (20-000) التي أصدرها بايدن، وهو القرار الذي أكدّه عدد من المسؤولين الأميركيين الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم، نظراً لعدم الإعلان رسمياً عن هذه الخطوة حتى الآن. وتفرض هذه المذكرة، التي اعتمدها بايدن العام الماضي، على جميع البلدان التي تتلقى أسلحة من الولايات المتحدة تقديم تعهدات مكتوبة بعدم استخدامها لاستهداف المدنيين أو تقييد المساعدات الإنسانية. وأثار هذا القرار انتقادات واسعة في الأوساط السياسية الأميركية، إذ وصفه السيناتور الديمقراطي، كريس فان هولدين، بأنه "إضرار بالأمن القومي الأميركي وبمكانة الولايات المتحدة عالمياً"، مضيفاً أنّ الخطوة تُمثل "استهانة صريحة بالقيم الأميركية".

في المقابل، رحّب نواب جمهوريون بارزون بإلغاء المذكرة، معتبرين أنّها كانت "مجرد عراقيل بيروقراطية غير ضرورية". وإلغاء مذكرة بايدن التي تربط بين توريد الأسلحة لحلفاء واشنطن وبين الالتزام بالقانون الدولي، ليس الإجراء الأول الذي تتخذه إدارة ترامب الجديدة في إطار تفكيك القيود التي فُرضت لحماية حقوق الإنسان في النزاعات العسكرية.

نخيل نيوز

وبدأ البنتاغون مؤخراً بإغلاق مكتب أنشي في عهد بايدن كان مخصصاً لتعزيز سلامة المدنيين في العمليات العسكرية، وهو ما عدّه معارضو الإدارة مؤشراً على نهج أكثر تساهلاً تجاه استخدام القوة العسكرية.